برامج التنمية
في الجزائر وإشكالية الإنعاش الاقتصادي
2001-2014.

أ/قميحة رابح

ملخص:

عمدت الجزائر إلى وضع برامج للتنمية في شكل مخططات بداية من سنة 2001قصد الخروج من عشرية الركود الاقتصادي الذي ميز فترة التسعينيات، وعدّت هذه البرامج كأساس لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال رفع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والحد من نسب البطالة المرتفعة إلا أنه على الرغم من الأموال التي ضخت لتحريك عجلة التنمية فإن أداء الاقتصاد الوطني ظل دون المستوى المطلوب.

وتحاول هذه الدراسة تبيان تأثير برامج التنمية على التوازنات الاقتصادية ومعدلات البطالة والوقوف على أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق أداء اقتصادي مقبول خلال الفترة 2001–2014.

Résumé:

Au début de l'année 2001, dans le but de sortir d'une époque de récession caractérisant la décennie quatre-vingt-dix, l'Algérie a adopté des programmes de développement sous forme de plans quinquennaux. Ces plans sont élaborés principalement pour répondre au besoin de relancer l'économie nationale en garantissant un taux de croissance capable d'améliorer le niveau de vie des citoyens et de réduire les taux de chômage les plus élevés. En effet, malgré les enveloppes consacrés et l'argent injecté pour la relance, la performance économique reste toujours au deçà de niveau escompté.

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence l'impact de ces programmes sur les équilibres macroéconomiques, et de mettre au point les principales causes qui sont à l'origine de ce

manque de performance économique et cela sur la période 2001-2014.

مقدمة:

يعد تحقيق التنمية الشاملة، الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول قاطبة، من خلال سياساتها الاقتصادية، فلقد حظيت مسألة التنمية باهتمام العديد من المدارس الفكرية والاقتصادية، حيث انقسمت هذه الأخيرة في تعريفها للتنمية. فرواد الفكر الاقتصادي الغربي يعرّفون التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

في حين يرى آخرون أن التنمية هي العملية الهادفة إلى إحداث هيكلة اقتصادية، اجتماعية يتحقق بموجبها، للأغلبية الساحقة من الأفراد في المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة ونزولا بالتدرج لمشكلات البطالة والفقر والجهل، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم التنمية إلا أنها تصب في هدف واحد وهو تحقيق التقدم في شتى مجالات الحياة بما يضمن رفع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي للفرد.

وفي ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، سطرت الجزائر ثلاثة برامج أساسية للتنمية هي:

***برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004**

PSRE: Programme De Soutien A La Relance Economique.

*** البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009**

PCSRE: Programme Complémentaire A Soutien La Relance Economique.

❖برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 -2014

PCCE: Programme De la Consolidation A La Croissance Economique.

ورصدت الجزائر من خلال هذه البرامج أغلفة مالية معتبرة من أجل توسيع حجم الاستثمارات العمومية وتجاوز عشرية الركود الذي شهدته الفترة السابقة، وقد تمحورت الأهداف العامة لهذه البرامج حول النمو الاقتصادي والتشغيل والتنمية الشاملة. والجدير بالتحليل في هذا السياق هو مدى جدوى هذه المشاريع في تحقيق التنمية المنشودة، التي من مظاهرها، توسيع التشغيل والتقليل من نسبة البطالة.

وعلى الرغم من مضي قرابة عقد ونصف من الزمن على انطلاق برامج التنمية إلا أن جل التحليلات تقر بأن الاقتصاد الجزائري لم يسجل أداء لائقا مقارنة بحجم الإنفاق الحكومي، فنتساءل **إلى أي مدى يمكن الحديث عن إنعاش اقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 مظهره العام رفع معدلات النمو وخفض مستويات البطالة؟**

سياسة الإنعاش الاقتصادي البحث في المفهوم:

إن الحديث عن سياسة الإنعاش الاقتصادي يقود إلى محاولة التأصيل النظري لهذه السياسة، إذ إن هذه الأخيرة، كفكرة اقتصادية، تعتبر إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، فهي تندرج ضمن السياسات الظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة. [1]وغالبا ما تتبنى الدولة برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق، قصد تحفيز الإنتاج، وكذا تحفيز المؤسسات على الاستثمار بغية تلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

وعليه، فالبحث في وسائل سياسة الإنعاش يقودنا إلى الوقوف عند وسيلتين مهمتين هما:

- الإنعاش بواسطة تنشيط الطلب الكلي.
- الإنعاش بواسطة تنشيط العرض الكلي.

وتتخذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة تنشيط الطلب الكلي مجموعة من المظاهر كالتحويلات الاجتماعية التي تدفعها الدولة للأفراد، من خلال المنح والمساعدات الاجتماعية ودعم الأسعار، مما يؤدي إلى تحفيز الطلب، بالإضافة إلى الإنفاق العمومي الكلي، وكذا مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة كحل مؤقت تلجأ إليه للحد من مشكل البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل. [2] في حين إن سياسة الإنعاش بواسطة العرض، تقتضي تدخل الدولة من خلال مظهرين هما:

-تشجيع الاستثمار الخاص المنتج من خلال تخفيض الضرائب.

-تكثيف الاستثمارات العمومية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توفيرات خارجية.

ولتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي عموما لابد من توفر جملة من الشروط التي يمكن حصرها فيما يلي:

•/ قدرة المؤسسات الاقتصادية على القيام باستثمارات منتجة، على ألا تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة الاستيراد، الذي من شأنه أن يحدث خللا في الميزان التجاري.

•/ قدرة المؤسسات الاقتصادية على تحقيق التوازن بين هوامش الربح والكميات المنتجة من السلع. [3]

وبالتالي فالدولة تستخدم سياسة ميزانية توسعية بغية تحقيق النمو المنشود، وإخراج الاقتصاد من الركود، لاسيما في ظل وضع يتسم بارتفاع نسبة المديونية الخارجية[4]، وهو الأمر الذي سعت الجزائر إلى تحقيقه من خلال اعتمادها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شمل الفترة ما بين 2001-2004.

برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 2004:

يعد مخطط الإنعاش الاقتصادي أول برنامج تنموي اعتمدته الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، سعت من خلاله إلى توسيع نفقاتها العمومية على مشاريع مختلفة بغية تدارك التأخر الذي لحق بالتنمية الاقتصادية، ولتجاوز تدهور الوضع الاجتماعي، وكذا مخلفات الأزمة السياسية والاقتصادية، فهو بذلك مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب الشغل[5].

أولا: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:

لقد بلغت القيمة الإجمالية للمخطط 7 ملايير دولار*، وتوافق إطلاق هذا المخطط مع التحسن في مداخيل الدولة الذي أسفر عن احتياطي للصرف بقيمة11,9مليار دولار[6] سنة 2000، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

2-خلق مناصب الشغل والحد من البطالة.

3-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

4-إعادة الاعتبار للمحيط الريفي، بأبعاده الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

5-إيقاف النزوح والهجرة التي عرفت اتجاها تصاعديا في عشرية 1990-2000، فضلا عن خلق فرص حقيقية للشغل في القطاع الفلاحي.

وعليه، فعملية الإنعاش تنطلق بداية من إعادة تنشيط الطلب الكلي بما يسايرها من دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية التي تسمح بانطلاق النشاطات الاقتصادية، وهذا من خلال الأخذ بعين الاعتبار تحقيق المحاور التالية:

– دعم الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية من أجل إقامة بنية تحتية متينة كفيلة بجذب الاستثمارات المختلفة وتوفير مناصب الشغل.

– دعم التنمية المحلية والبشرية وذلك من خلال التخصيصات المالية المحلية للنهوض بالتنمية على المستوى المحلي.

– دعم قطاع الفلاحة حيث أعادت الدولة النظر في أولوية النهوض بهذا القطاع من خلال إطلاق برامج لتوسيع المساحات الصالحة للزراعة وفك العزلة عن المناطق الريفية وفك المسالك وكذا تأهيل المستثمرات الفلاحية. ويمكن توضيح هذه المحاور من خلال الجدول رقم 01

إن الملاحظة الأولية للتخصيصات المالية المقررة خلال السنوات الأولى من المخطط لتوضح ضخامتها مقارنة ببقية السنوات، ذلك أن الدولة أرادت إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي بهدف التعجيل بتنفيذ مشاريع البرنامج، قصد إحداث قطيعة مع الفترة السابقة التي ميزها جمود الاستثمارات العمومية.

ويمكن تتبع التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال معطيات الجدول رقم 02. فالملاحظ للتخصيصات المالية بحسب المحاور التي يهدف البرنامج إلى تجسيدها يجد أن هناك اهتماما كبيرا من طرف الدولة بقطاع الأشغال الكبرى خاصة أشغال البنية التحتية رغبة منها لتدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، ويرجع هذا الاهتمام كذلك إلى الوعي بدور قطاع الأشغال الكبرى في التنمية الاقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الأخرى. [7]

وقد احتوى المخطط كذلك على إجراءات تخفيفية على المستوى الجبائي، كان الهدف منها تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لممارسة أنشطة بديلة في قطاعات تمتلك من المؤهلات ما قد يجعلها تلعب الأدوار الأولى في خلق القيمة المضافة، كقطاع الفلاحة والصيد البحري.

إن الملاحظ لهيكل النفقات العمومية التي يتضمنها برنامج الإنعاش الاقتصادي، يجد أن الجزائر حاولت أن تحذو حذو الاقتصاديات الصاعدة، التي أعطت الأولوية لترقية النشاطات الإنتاجية الخالقة للثروة، مما يسمح بتحقيق قفزة نوعية في وقت قياسي كتلك التي حدثت في بلدان شرق آسيا[8]، هذه القفزة التي من أهم مظاهرها توسيع مجال التشغيل والحد من البطالة التي لازمت الاقتصاد الوطني كحالة تستدعي ضرورة إيجاد حل ناجع لها.

لقد شكل برنامج الإنعاش الاقتصادي الإطار الأساسي للسياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001–2004، كبرنامج تبنته الحكومة، ارتأت من خلاله السبيل التي تحقق التنمية المنشودة، بعد الركود الاقتصادي الذي شهدته خلال العشرية السابقة.

وقد ارتبط هذا البرنامج وما أعقبه من برامج تنموية بهرم السلطة، أي بشخص رئيس الجمهورية، مما يبرر أن الحكومات المتعاقبة لم تجسد برامج مستقلة بقدر ما كان عملها الأساسي تطبيق برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. من هذا المنطلق فإن إنجاح هذا المخطط تم إرفاقه بتعليمات وتوجيهات* من خلال ما يلي:

– احترام التعليمات الصادرة عن رئيس الجمهورية.

– وضع لجان للمتابعة على مستوى الولايات.

– الالتزام بتوجيهات رئيس الحكومة.

– القيام بزيارات دورية لمتابعة وتقييم المشروعات المبرمجة.

إن الحديث عن تنمية اقتصادية لن يتأتى إلا من خلال النهوض بالقطاع الإنتاجي من خلال دعم وترقية الأنشطة الإنتاجية في مختلف الفروع، بما

يضمن تحسين مساهمتها في القيمة المضافة وكذلك توسيع إطار التشغيل الدائم في هذه القطاعات.

إن العرض القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ليكرس الفكرة أعلاه، ذلك أن الدولة حاولت أن تعطي دفعا للأنشطة الإنتاجية في فروع النشاط الاقتصادي وعلى رأسها القطاع الفلاحي والصيد البحري، حيث تم اعتماد قرابة 1668 مشروع خاص في هذين القطاعين ثم قطاع الصناعة باعتماد 59 مشروعا.[9]

إن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، مع حجم الأغلفة المالية المرصودة، كان من شأنه أن يحقق جانبا من التنمية، غير أن ذلك يتوقف على الضمانات التي أحاطتها الدولة به وكذا الإرادة السياسية والإدارة الرشيدة التي تقتضي الشفافية في التسيير والتقييم والتقويم الذي يرافق كل خطوة من خطوات تنفيذ أي سياسة عامة، إن هذه الجوانب يمكن أن نستخلصها من خلال تقييم هذا البرنامج ومقارنة ما تم تسطيره بما تم إنجازه من أهداف وتحقيقه من نتائج، لاسيما مدى قدرة هذه البرامج والمشاريع على تحقيق أهداف سياسة التشغيل، اعتبارا من أن لكل قطاع سياسته ولا يمكن إفراغ أي سياسة تنموية من بعدها البشري، الذي هدفه القضاء على البطالة في المجتمع.

ثانيا: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على النمو ومعدلات البطالة:

نعتمد من خلال تقييمنا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي على مؤشرين أساسيين هما:

-قدرة البرنامج على رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-قدرة البرنامج على خفض نسبة البطالة وتوسيع نطاق التشغيل.

1-بالنسبة إلى معدلات النمو:

إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يعد الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية، وقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2001-2004نحو 4,8% وهو يفوق معدل النمو المحقق خلال فترة الإصلاحات 1995-2000 حيث بلغ 3,2 %.

ويمكن تتبع تطور معدلات النمو الاقتصادي، من خلال دراسة أعدها بنك الجزائر خلال الفترة التى شملت تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، من خلال معطيات الجدول رقم 03.

إن العرض المفصل لمدى مساهمة قطاعات النّشاط الاقتصادي في هذا النمو يبين أن قطاع الصناعة عرف تذبذبا في النمو، وما يمكن القول إن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع برنامج الإنعاش الاقتصادي نظرا إلى الاختلالات المالية والهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع، وهو ما أدى إلى تسجيل متوسط نمو سلبي خلال فترة تطبيق المخطط في حين سجل القطاع الخاص الصناعي متوسط نمو إيجابي وصل إلى 6.6% سنة 2002، غير أن هذه النسبة غير كافية إذا ما قورنت بما تم تقديره خلال وضع البرنامج[10]، ولعل مرد ذلك إلى عجز الجانب الاستثماري لاسيما من ناحية التمويل وكذا التعقيدات الإدارية، ولعل ضعف أداء المؤسسة الاقتصادية انعكس على قدرة منتجاتها على المنافسة في الأسواق الدولية وكذا المحلية، واحتلت بذلك المنتجات الصينية والتركية أكبر مكان في السوق المحلية.

إن هذا التذبذب في النمو الذي شهده القطاع الصناعي انعكس بدوره على مساهمته في التشغيل، فتطور حجم العمالة في هذا القطاع يبرز المساهمة المنخفضة، وبالتالي عدم القدرة على الخلق الفعال لمناصب الشغل ويمكن أن نتتبع هذا التطور من خلال الجدول رقم 04.

أما بالنسبة إلى قطاع الفلاحة فقد سجل نسبة قدرها 13,2%سنة 2001 ثم سجل تراجعا في السنة الموالية نظرا إلى ظاهرة الجفاف، ومع تحسن الظروف

المناخية سجل نموا قياسيا قدر بـ 17% سنة2004[11]، غير أن النتائج المحققة في هذا القطاع، خاصة المسطرة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تبقى دون الأهداف المرجوة، أما فيما يخص التشغيل فقد سمح هذا المخطط بإنشاء 747000 منصب شغل منها 336000 منصب شغل دائم، وهو ما يتجاوز نسبة التشغيل السنوية المتوقعة في القطاع عند وضع المخطط.

أما بالنسبة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد استفاد هذا الأخير من غلاف مالي معتبر في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، ذلك للأولويات التي منحتها الدولة للقطاع بهدف إنجاز السكنات والمنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما سمح بتسجيل نمو في القطاع بـ8,2%سنة 2002.

وقد ساهم القطاع كذلك في تحسين نمطية التشغيل وهو ما سمح بإنشاء 457000 منصب شغل في هذا القطاع خلال الفترة ما بين 2001-2003.

لقد تم التركيز على هذه القطاعات الثلاثة باعتبارها القطاعات الحيوية التي تعد أساس أي سياسة اقتصادية عليها بهدف النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

2- أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على معدلات البطالة:

لقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، بدليل أن تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات تشير إلى أن نسبة البطالة بلغت 29,5% سنة 2000 لتعرف تراجعا ملحوظا خلال فترة تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي أين وصلت 17,7%[12].

ولقد كان يهدف هذا المخطط إلى تحقيق ما يقارب 850000 منصب شغل، وتشير المعطيات إلى أنه تم تجسيد حوالي 728000 منصب شغل وذلك من خلال مساهمة القطاعات المختلفة في التشغيل، حيث نجد أن كل قطاع جعل من بين أهدافه تحقيق معدل تشغيل معيّن، ويمكن تتبع ذلك من خلال معطيات الجدول رقم 05، فقطاع الفلاحة يعد القطاع الذي ساهم بشكل بارز في زيادة حجم مناصب الشغل بمعدل سنوي يقدر بنحو 8% وازداد حجم العمالة فيه خلال فترة مخطط الإنعاش الاقتصادي بنحو 289000 عامل، أما قطاع الصناعة وقد أشرنا سابقا إلى أنه عرف تراجعا في النمو مما انعكس على نسبة مساهمته في التشغيل، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال هذا البرنامج بهذا القطاع ومرد ذلك إلى العجز الذي سجله أداء المؤسسات العمومية وكذا حالات الإفلاس وتراكم الديون، في هذه المرحلة بالذات مع صدور قانون الخوصصة لسنة 2001 الذي بموجبه تم عرض العديد من المؤسسات العمومية للخوصصة الكلية والجزئية، وانعكس ذلك على نسبة العمالة المشتغلة بها.

البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009:

إن التحسن المستمر في أسعار النفط أدى إلى تحسين الوضعية المالية للجزائر، إذ بلغ سنة2004 حدود 38,5 دولار، مما أدى إلى تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دج في السنة ذاتها[13]، وقد تزامن إطلاق هذا البرنامج عقب الانتخابات الرئاسية لـ 08 أفريل 2004 حيث تم توجيه تعليمة رئاسية إلى الحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

أولا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي، من حيث حجم الغلاف المالي المخصص إذ بلغت قيمته 155 مليار دولار.

بالإضافة إلى هذا البرنامج تم إقرار برنامجين آخرين هما:

-برنامج تنمية الجنوب بقيمة 432 مليار دج.

-برنامج تنمية الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج.

إنّ اتخاذ قرار خوض تجربة تنموية عمومية بحجم المخطط الخماسي الأول، يرجع إلى العديد من الأسباب منها الظرف والمتطلبات الملحة للمجتمع، ذلك أن اتخاذ مثل هذه الخطوة يستدعي الدراسة المتخصصة لمختلف الجوانب الاستثمارية العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج تجربة الإنعاش الاقتصادي لتفادي حدوث وتكرار الأخطاء. كما أن هذه التجربة تستدعي دراسات مالية وفنية معمقة لتجاوز مخاطر الاستثمار ورفع مردوديته.

إن الحجم المالي المخصص للبرامج الاستثمارية العمومية خلال الفترة2005-2009، بلغ 155 مليار دولار أمريكي*، وهو مبلغ ضخم، كان ينتظر منه أن يسهم في توفير الإطار الأفضل للمعيشة، فضلا عن توفيره للأرضية المحفزة للاستثمار الأجنبي والخاص المحلي[14].

أضف إلى ذلك خلق ميادين للاستثمار المنتج للقيمة المضافة ومناصب الشغل الدائمة.

وعليه، فإن أهم الأهداف التي سعى إلى تحقيقها البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هي:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط المعيشة من سكن، صحة، تعليم، تكوين مهني، وكذا ترقية وتطوير الموارد البشرية، اعتبارا من أنه يشكل عاملا محفزا ومنشطا في تحقيق التنمية.

-تطوير البنى التحتية باعتبارها تشكل الإطار الأساسي لبعث وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

-دعم التنمية الاقتصادية لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن هذه المناطق.

ويمكن أن نوضح أهم المحاور التي اعتمدتها الدولة في هذا البرنامج من خلال معطيات الجدول رقم 06

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 07، الأهمية التي أولتها الدولة للمحورين الأول والثاني بدليل أنهما امتصا على التوالي48,4% و40,5%من إجمالي الغلاف المالي المخصص. [15]. ذلك أن إعطاء الأولوية للمحور الاجتماعي أساسا له ما يبرره، اعتبارا من أن إقامة السلم الاجتماعي تستدعي بالضرورة دعم الأنشطة التي تساعد على استتبابه، لا سيما وأن النظام السياسي في هذه الفترة كان بصدد تدعيم مشروعيته، ولعل مشروعية الإنجاز المتمثل في الاستتباب النوعي للأمن، تستدعي هي الأخرى تحقيق مستوى معيشي يستشعره المواطنون، اعتبارا من أن الوضعية الاجتماعية قد عانت الضعف طيلة حقبة طويلة من الزمن.

كما أن الاستثمار في البنية التحتية له من الأهمية البالغة على النمو الاقتصادي وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات الاقتصادية والأبحاث الأمبريقية، التي من بينها نظرية الدفعة القوية لـ"روزشتاي رودان، فحوى هذه النظرية أن التطورات التي تحدث في جانب البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ستكون عاملا حاسما ومحفزا في حدوث الإقلاع الاقتصادي، أضف إلى ذلك أن تطوير البنية التحتية يلعب دورا في التأثير على الاستثمار الخاص الذي يسهم بدوره في خلق مناصب الشغل[16].

يؤكد البنك الدولي من خلال دراسته وتقاريره أن النمو الذي حققته العديد من الدول الآسيوية مرده إلى التطور المحقق في بنيتها التحتية.

إن الاستثمار في البنية التحتية في الجزائر ارتفع من8,90% سنة 2000 ليصل إلى 47,5%سنة 2006 [17]وهو ارتفاع متسارع يؤكد تركيز الدولة لمجهودها الاستثماري في هذا المجال.

إضافة إلى ذلك اهتمت الدولة ببعض الجوانب من خلال هذا البرنامج أهمها:

-دعم التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا المحور دعم 05قطاعات هي: [18]

-الفلاحة والتنمية الريفية:

حيث خصصت الدولة ما قيمته 300مليار، مما يبين الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني اعتبارا من كونه ميدانا يمثل مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل.

-الصناعة:

حيث تم تخصيص غلاف مالي بقيمة 13,5 مليار دج من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية، ومما يلاحظ أن القطاع الصناعي لم يحظ كذلك بأهمية كبيرة في إطار هذا البرنامج.

-الصيد البحري:

بتخصيص ما قيمته 12 مليار دج.

-السياحة:

وتم تخصيص غلاف مالي قدره3,2 ملايير يهدف إلى إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

كما عمدت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تسطير غلاف مالي قصد تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، في قطاعات البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، العدالة، الداخلية، التجارة والمالية، وذلك قصد تدارك التأخر الذي مس هذه القطاعات، لاسيما في فترة التسعينات.

إضافة إلى مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009، فقد تم اعتماد برنامجين مرافقين هما:

-برنامج تنمية مناطق الجنوب:

ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة والترقية المستدامة في المنطقة وتم رصد غلاف مالي يقدر بـ 250مليار دج، ثم أضيف مبلغ آخر بنحو 100مليار دج لدعم مشاريع إضافية. [19]

-برنامج تنمية الهضاب العليا:

ويهدف برنامج تنمية الهضاب العليا إلى تثبيت السكان بإقليمهم، الأمر الذي يستدعي تحقيق نمو متساو للنمو الطبيعي بمناطق التل وتحقيق رصيد سلبي من الهجرة [20]، وهذه التنمية تعتمد أساسا على توفير جو ملائم للسكان وتلبية حاجياتهم وطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بالتشغيل.

فأهمية تنمية كل من مناطق الهضاب العليا والجنوب مرتبطة بالخصوص بالاستجابة المستمرة لحاجيات السكان لكون هذه المناطق لم تستفد من برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل كغيرها من مناطق الوطن.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو وأثره على النمو ومعدلات البطالة:

لقد سمح حجم الغلاف المالي المخصص في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بتحقيق معدلات نمو قطاعية معتبرة، لا سيما في قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 10.5 % وهو مؤشر مقبول عموما يعكس الأثر الإيجابي للإنفاق العام على مجموع القطاعات الاقتصادية ويمكن قياس أثر هذا البرنامج من خلال ما يلي:

1-بالنسبة إلى معدلات النمو الاقتصادي:

ويمكن تتبع معدلات النمو الاقتصادي من خلال معدلات النمو القطاعية كالآتي:

-قطاع الأشغال العمومية:

سبق أن أشرنا إلى الأهمية الاقتصادية لأشغال البنية التحتية وتأثيرها على النمو، وقد شهد هذا القطاع توسعا كبيرا في برمجة وإنجاز الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية وقد بلغ معدل نمو هذا القطاع9.8% وتعد أعلى النسب المحققة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

- بالنسبة إلى القطاع الفلاحي:

- فقد شهدت معدلات النمو في هذا القطاع تذبذبا مرده إلى ارتباط هذا القطاع بالأحوال الجوية، وقد ساهم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع في حدود 300 مليار دينار في دعم معدلات النمو بحيث وصل متوسط نسبة نمو القطاع خلال الفترة ما بين 2005-2007 إلى 3.1% في حين شهدت سنة 2008 معدلات نمو سالبة وصلت إلى -5.3 % وبلغ متوسط النمو الإجمالي للقطاع خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو نحو 1.62%، إلا أن سنة 2009 شهدت أكبر نمو على مستوى قطاعات النشاط بحيث بلغ هذا المعدل 20%.

- بالنسبة إلى القطاع الصناعي:

لقد سبقت الإشارة إلى أن برنامج الإنعاش الاقتصادي لم يحقق أثرا إيجابيا على نمو القطاع الصناعي العمومي، وعلى الرغم من الغلاف المالي المخصص له في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو فإن مردودية القطاع تبقى دون المستوى، حيث نلاحظ أن القطاع سجل معدلات نمو سالبة ما بين سنتي2005-2007 تراوحت مابين -4.5 % سنة 2005 و إلى -3.9 %. وإن هذا الضعف في الأداء يبرز تزايد حجم الواردات من المواد المصنعة ونصف المصنعة وكذا التجهيزات الصناعية، ويمكن تتبع معدلات النمو القطاعية من خلال معطيات الجدول رقم 07.

2-أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات البطالة:

إن حجم المشاريع الاستثمارية التي تم إطلاقها مع بداية سنة 2005، قد ساهمت بشكل محسوس في رفع معدلات التشغيل القطاعية، وهو الأمر الذي يلاحظ من خلال عرض تطور حجم العمالة في قطاعات النشاط الاقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامج ويمكن تتبع ذلك من خلال معطيات **الجدول رقم 08**

إن الملاحظة الأولى لمعطيات الجدول تبين مدى مساهمة قطاع الأشغال العمومية في الرفع من مستويات التشغيل حيث فاقت نسبة مساهمته جميع قطاعات النشاط الأخرى وهو راجع إلى سببين أساسيين:

- حجم الغلاف المالي الكبير الذي استفاد منه القطاع وهو ما أدى إلى بعث العديد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.

-الاهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع والذي انعكس بدوره على معدلات النمو والتشغيل.

كما سجل قطاع الخدمات معدلات تشغيل معتبرة إذ قدر متوسط معدل نمو العمالة فيه خلال الفترة مابين2005-2009، 5.4% وهي نسبة مقبولة عموما، في حين إن القطاع الصناعي شهد نوعا من الجمود في مستوى العمالة وهو ما يعكس محدودية تأثر القطاع بالبرنامج.

ولقد شهدت معدلات البطالة بدورها تراجعا خلال فترة تطبيق البرنامج بحيث انتقلت هذه الأخيرة من 15.3% سنة 2005 لتصل إلى 11% سنة 2009.

برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

كتكملة للبرامج التنموية السابقة تم إقرار البرنامج الخماسي الثاني من خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية يوم الاثنين 24 ماي 2010، وبلغت القيمة الإجمالية لهذا المشروع نحو 286 مليار دولار [22]*.

إن هذا البرنامج التنموي يدخل ضمن سياق سياسي معين، إذ إنه أعقب الانتخابات الرئاسية التي كرست العهدة الثالثة لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، ما يعني استمرارية ديناميكية التنمية التي اعتمدتها الدولة منذ العهدة الأولى للرئيس وهو ما يبرر ما تناوله الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الكلمة التي ألقاها في مجلس الوزراء الذي تم فيه اعتماد البرنامج الخماسي الثاني بقوله:

"هذا البرنامج جاء وفاء للعهد الذي قطعته على نفسي أمام الأمة في شهر فبراير من السنة الفارطة بغية الإبقاء على ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي تم الشروع فيها منذ عشر سنوات، إنه يتعين على الحكومة أن تتولى تحقيقه خاصة وأن تنفيذه قد انطلق مع بداية سنة 2010... كما يستوقف البرنامج هذا كافة المواطنين لكي يتجندوا ويجعلوا منه أداة قوية للنمو ولإنشاء مناصب الشغل وتحديث البلاد"[23].

أولا: مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي:

ويستلزم البرنامج الاستثماري العمومي 2010-2014 الاهتمام بشقين أساسيين هما:

أولا: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.

ثانيا: إطلاق مشاريع تنموية جديدة.

والملاحظ من خلال التخصيصات المالية أن أكثر من 40% من موارد هذا البرنامج خصصت لتحسين التنمية البشرية، إضافة إلى برامج مرافقة بقطاعات الأشغال العمومية وقطاع الري وكذا التنمية المحلية.

والجدول رقم 09 يوضح توزيع الاعتمادات المالية بحسب المحاور المراد تجسيدها من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

إن التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي للفترة 2010-2014، يبرز رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات النمو وكذا مستويات التشغيل[24]، ولعل تركيز الدولة أساسا على مؤشر التنمية البشرية، نظرا إلى الحاجيات الاجتماعية المتزايدة والطلب على السكن والتعليم والصحة والشغل.

كما أن الاستمرار في دعم البنية التحتية يعد من أبز الخيارات التي تبنتها النخبة من خلال إقرارها للأغلفة المالية للبرنامج وذلك بغية استكمال أهم المشاريع التي تمت مباشرتها وكذا تهيئة البيئة الأكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي.

لقد كرست الدولة خلال هذه الفترة مجهودها التنموي للنهوض بالقطاعات التي تمس السكان بالدرجة الأولى لاسيما في ظل فترة عرف فيها سكان الجزائر تزايدا. فبحسب الإحصاء السكاني الأخير لسنة 2010 بلغ عدد سكان الجزائر 36.6 مليون نسمة، ما يعني تزايد الاحتياجات المختلفة، لا سيما منها ما يتعلق بالتشغيل والسكن والصحة.

ثانيا: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 على معدلات النمو والبطالة:

إن الدراسة التحليلية لمضمون البرنامج الخماسي للتنمية تمكن من تحديد ما استطاع البرنامج تحقيقه على مستوى النمو ونسب البطالة وهو ما سنستعرضه من خلال ما يلي:

أ-بالنسبة إلى النمو الاقتصادي: لقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا معتبرا، إذ سجلت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام نسبة 3.4% سنة 2010 بعد أن كانت في حدود 2.4%سنة 2009 [25] لتنتقل هذه النسبة إلى 2.4%سنة 2011، وحسب توقعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي فإن نسبة النمو لسنة 2012 تقدر بـ3%في حين ترتفع هذه النسبة إلى حدود 3.4% سنة 2013. والجدول رقم 10 يبين تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة مابين 2010-2012.

ب –أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على البطالة والتشغيل: من المسلم به أن تكثيف البرامج الاستثمارية يؤدي إلى توسيع آفاق التشغيل وبالتالي تحجيم معدلات البطالة، وتفيد معطيات الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة البطالة في الجزائر سنة 2010 بلغت 10%، وأفادت التقارير الرسمية لسنة 2014 أن البطالة في الجزائر تراجعت إلى 9.7% سنة 2012 وأنها عرفت انخفاضا في سنة 2013 لتصل إلى 9.3 %.

إشكالية الإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

من المسلم به أن أي برنامج تنموي لا يمكن أن يكون له التأثير الإيجابي ما لم يكن مبنيا على استراتيجية محددة الأهداف والمعالم، وفقا لمعطيات الظرف الاقتصادي والسياسي والإمكانات المتاحة.أضف إلى ذلك ضرورة توفر الجهاز الإنتاجي الفعال الذي يعد المنفذ الأول لهذه الاستراتيجية مع ضرورة إرفاق كل ذلك بآلية وأجهزة رقابية تعمل على التقييم والتقويم والمحاسبة الضرورية لأن الأمر يتعلق بإنفاق المال العام لتحقيق الصالح العام. من هذا المنطلق فإنه من خلال التحليل السابق لبرامج التنمية نصل إلى القول بأن:

–أن معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة، لا تعكس في حقيقة الأمر الأهداف المرجوة من خلال الأغلفة المالية المرصودة، فالنمو الاقتصادي بحسب الأدبيات الاقتصادية له مدلولان،اقتصادي واجتماعي، فهو من جهة يعبر عن فعالية الأداء الاقتصادي ومن جهة أخرى يعكس رفاهية أفراد المجتمع[26]، لكن هذه الدلالات في الجزائر تختلف فالأداء الاقتصادي للقطاعات المختلفة يبقى دون المستوى المرغوب فيه في حين إن الرفاهية الاجتماعية لم تطل السواد الأعظم من أفراد المجتمع، ذلك أن هذه الأخيرة من بين أبرز مظاهرها عدالة توزيع المدخول وهو الأمر المفقود في الجزائر.

–إن طغيان المنطق الريعي على الاقتصاد الوطني يعد المظهر العام والبارز للدولة والتي لم تستطع طيلة عقود من التنمية أن تطور اقتصادا خارج المحروقات قادرا على رد الصدمات المختلفة.

–سيطرة كلية للقطاع العام على النشاط الاقتصادي ودور الدولة الذي يتسع على حساب القطاع الخاص الذي حجمت الدولة من دوره على الرغم من وجود منظومة قانونية قادرة على تكريس حرية هذا القطاع إلا أنها غير مفعلة في إطار سيطرة بيروقراطية الدولة التي تعمل في كثير من الأحيان على عرقلة استثمارات هذا الأخير، فالدولة خلال أكثر من عقد من انطلاق برامج التنمية لم تعمل على خلق قطاع خاص منتج قادر على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي وفي الخلق الفعال لمناصب الشغل. إن حصر دور القطاع الخاص ناتج عن منطق دولة الريع الذي يجعلها في غنى عن الأطراف الأخرى فهي المالكة لمصدر الريع ومصدر القرار السيادي[27].

وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الرسمي يكرس دائما لفكرة خلق اقتصاد خارج المحروقات إلا أن لسان الحال يؤكد عكس ذلك بدليل أن المحروقات لا تزال تشكل 98% من مجموع مداخيل الدولة ما يطرح إشكالية البحث عن قطاعات منتجة خارج المحروقات.

– إن الميزة العامة التي شهدتها مرحلة تطبيق هذه البرامج التنموية هي الانتشار الواسع للفساد المالي، الذي يعد سببا مهمّا في التأخر الذي لحق بالعديد من المشاريع الاستثمارية. إن أهم مظهر لهذا الفساد هو استفحال اختلاسات المال العام وانتشار الصفقات المشبوهة وكذا الرشوة، ما يكرس فكرة انعدام الرقابة وفشل النظام المحاسبي في رقابة الصفقات العمومية وعلى الرغم من أن الدولة عملت على إنشاء بعض الهيئات[28] التي كان يفترض أن تسهر على نوعية إنجاز المشاريع الاستثمارية إلا أن تزايد قضايا الفساد يضع كفاءة هذه الهيئات موضع تساؤل.

–لقد شهدت المرحلة مابين 2010-2013 جملة من الأحداث في مقدمتها الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر

منذ بداية سنة 2011، نظرا إلى تدهور مستوى المعيشة وغلاء الأسعار والبطالة التي تفشت في وسط الشباب، وهو ما يبين أن البرامج التي تم تبنيها منذ 2001 لم يستشعرها المواطن لأن الأصل في التنمية هو تحقيق الرفاهية، وتوفير الحد الأدنى لمتطلبات معيشة الأفراد على الأقل.

إن التراجع المستمر لأسعار النفط في الأسواق الدولية خاصة مع نهاية سنة 2014 ليضع سياسة الإنفاق العمومي على برامج التنمية في وضع حرج بين الاستمرار في البرامج أو تجميدها لاسيما وأن هذا التهاوي المستمر لأسعار النفط يؤثر سلبا على الموازنة العمومية، ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في السياسة الاقتصادية فبرامج التنمية الاقتصادية قديما وحديثا تمول بفضل عوائد النفط، في ظل عدم وجود بديل للدخل ناتج عن قطاعات منتجة تغطي متطلبات الاقتصاد الوطني.

إن الارتباط بمورد وحيد زائل معرض لتقلبات الأسواق الدولية، يجعل من الاقتصاد الوطني بدوره غير قار، فهو ليس في منأى عن الصدمات الاقتصادية التي قد تحدث من جراء استمرار تهاوي أسعار النفط في الفترة الأخيرة.

والمستقرئ لتطور الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن الحكومة لم تستوعب الدرس من جراء الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والتي نتجت عن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية مما جعل الاقتصاد الوطني آنذاك عاجزا وغير قادر على احتوائها ودخلت البلاد على أثرها في أزمات متتالية وتوقفت عجلة التنمية وما نتج عن ذلك من تردي الوضع الاجتماعي وارتفاع قياسي في معدلات البطالة.

الخاتمة:

انتهجت الجزائر خلال الفترة 2001–2014 ثلاثة برامج تنموية، ما شكل ضخامة في الإنفاق العام بشكل غير مسبوق غير أن الملاحظ طغيان سياسة الإنفاق الموسع وتوزيع عوائد الريع بدلا من السعي إلى إقامة قطاعات قادرة على خلق الثروة. وهو الأمر الذي جعل مردود هذه البرامج لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

فصحيح أن برامج التنمية استطاعت أن تعطي دفعا وتحسن من مؤشرات الاقتصاد الكلي بدليل وجود معدلات نمو موجبة على الأقل خلال الفترة 2001-2014، إلا أنه بالنسبة إلى الجانب المتعلق بمعدلات البطالة، فالتراجع الحاصل في نسب البطالة كان على حساب خلق مناصب عمل مؤقتة.

وعلى الرغم من أن مضمون الخطاب السياسي يؤكد دائما على فعالية برامج التنمية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا أن واقع الحال يؤكد أن الفرد الجزائري لم يستشعر مردوديتها على مستواه المعيشي بدليل الاحتجاجات المستمرة في القطاعات المختلفة للدولة.

إن انخفاض أسعار النفط اليوم سيؤدي إلى تعرية السياسة الحكومية القائمة، ما يجبر الدولة على ضرورة إيجاد حلول كفيلة بتحقيق إنعاش اقتصادي من خلال:

– إعداد استراتيجية اقتصادية قائمة على خلق قطاعات قادرة على إنتاج الثروة وخلق مناصب شغل لائقة.

– إعادة الاعتبار للقطاع الخاص ومنحه الدور الريادي في العملية الاقتصادية، وتمكينه من الامتيازات التي تجعل منه قادرا على القيام بالدور المنوط به في ظل الانفتاح الاقتصادي بما يضمن مساهمته في الدخل وكذا في خلق مناصب الشغل.

– الاهتمام بالقطاع الزراعي اعتبارا من كونه يشكل أساسا يمكن أن يبنى عليه الاقتصاد الوطني بما يضمن ديمومة الدخل وتوسيع استحداث مناصب الشغل.

– دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره رافدا للنمو الاقتصادي وبديلا لقطاع المحروقات.

قائمة المراجع:

الكتب:

1–الخشالي مجد عبد اللطيف، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**. دار المناهج، الأردن، 2005.

2–مورس إدوارد وآخرون، **النفط واستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**. معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007

المجلات:

1–بوفليح نبيل، «**دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة** 2001-2010». المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، الصادرة في مارس 2013.

2–بوحفص حاكمي، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا " دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس** ". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع. الصادرة في السداسي الثاني 2009.

3–زيراوي بلقاسم، **كفاية الاحتياطات الدولية من الاقتصاد الجزائري**. "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد السابع، الصادرة في السداسي الثاني 2009، جامعة الشلف، 2009.

4–مسعي محمد، سياسة **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، "مجلة الباحث"، العدد 10، الصادرة في 2012، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 148.

5–خلوط فوزية، "**برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، الصادرة بتاريخ فيفري 2013، جامعة بسكرة، 2013

التقارير الرسمية:

1-بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**. التقرير السنوي لسنة 2004.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ملحق بيان السياسية العامة**. مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010.

3-المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة 2011-2012**.

4-كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمجلس الوزراء المنعقد في يوم 24 ماي 2010.

5-بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**.

6-تقرير صادر عن البنك الدولي، **بخصوص الوضعية الاقتصادية في الجزائر**، نقلا عن موقع الإنترنت:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/05/15/developing-countries-to-dominate-global-saving-and-investment-but-the-poor-will-not-necessarily-share-the-benefits-says-reportconsultéle: 02/08/2013

القوانين والمراسيم:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون 09/09 المؤرخ في 2009/12/30 المتضمن قانون المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 2009/12/31.

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المخطط الوطني للتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد61، الصادرة بتاريخ 21-10-2010

Rapport:

[1]- World Bank,**a public expenditure review**,report n° 36270,vol,2007.

قائمة الجداول المعتمدة:

جدول رقم 01: المحاور الأساسية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004) الوحدة بـ: المليار دينار:

القطاعات	رخص البرامج بالمليار دج					نسب رخص البرامج
	2001	2002	2003	2004	مجموع رخص البرامج	
أشغال كبيرة وهياكل قاعدية	93	77,8	37,6	02	210,4	40.1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,9
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص 123

جدول رقم 02: التوزيع السنوي للأغلفة المالية المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

السنوات	الغلاف المالي بـ: المليار دج	نسبة المبالغ
2001	205,4	**39,12**
2002	185,9	**35,41**
2003	113,2	**21,56**
2004	20,5	**3,90**
المجموع	**525**	**100**

Source : services de gouvernement algérienne : le programme de soutien à la relance économique

جدول رقم 03: تطور معدلات النمو الاقتصادي القطاعية 2004/2001 الوحدة بـ %

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	.719	3.1
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة والمياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء وأشغال عمومية	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارة العامة	2.0	16.7	2.3	10.2

Source : banque d'algerie : rapport annuel l'année 2005, p 176 http ://www. bank-of-algeria. dz/rapport. htm ,consulter le : 20/04/2013 à 17 : 3

جدول رقم 04: تطور حجم العمالة في القطاع الصناعي2001-2004 (الوحدة بالألف)

السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة	503	504	510	523

Source : banque d'algerie : rapport annuel l'année 2008, p 180 http ://www. bank-of-algeria. dz/rapport. Htm consulter le : 20/04/2013 à 17 : 30

جدول رقم 05: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2004/2001 (الوحدة بالألف)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9 075	9 305	9 540	9 780
حجم العمالة المشتغلة	5 199	5 462	5 741	5 976
الفلاحة	1 328	1 438	1 565	1 617
الصناعة	503	504	510	523
أشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1 456	1 503	1 490	1 510
نقل، مواصلات، تجارة	1 109	1 157	1 269	1 349
أعمال منزلية وقطاعات أخرى	1 398	1 455	1 537	2 070
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

Source : banque d'algerie : rapport annuel l'année 2008, p 180 http : //www. bank-of-algeria. dz/rapport. Htm consulter le : 20/04/2013 à 17 : 30

جدول رقم 06: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	الغلاف المالى بـ: المليار دج	نسبة المبالغ
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

Source : services de gouvernement algérienne : le programme de soutien à la relance économique

جدول رقم 07: معدلات النمو القطاعية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

القطاعات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الفلاحي	1.9	4.9	5.0	5.3-	20
القطاع الصناعي العمومي	4.5-	2.2-	3.9-	1.9	3.5
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	/	/
قطاع الأشغال العمومية والبناء	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7
خدمات الإدارة العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0
خدمات خارج الإدارات العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	8.8

Source : banque d'algerie : rapport annuel l'année 2008. 2009 op. cit, p 1830

جدول رقم 08: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2009/2005

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10 027	10 267	10 514	10 801	10 544
حجم العمالة المشتغلة	6 222	6 517	6 771	7 002	9 472
الفلاحة	1 683	1 780	1 842	1 841	1 242
الصناعة	523	525	522	530	/
أشغال عمومية	1 050	1 160	1 261	1 371	1 718
إدارة	1 527	1 542	1 557	1 572	/
نقل، مواصلات، تجارة	1 439	1 510	1 589	1 688	5 318
أعمال منزلية وقطاعات أخرى	2 275	2 485	2 498	2 579	/
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

Source : banque d'algerie : rapport annuel l'année 2009, op cit,p 207

جدول رقم 09: المحاور الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية (2010 -2014) الوحدة بـ: المليار دينار:

البرنامج	المحاور الأساسية	الغلاف المالى المخصص	النسبة المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	السكن التربية، التعليم العالي، التكوين المهني الصحة تحسين الإدارة العمومية.	9903	%45.42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	قطاع الأشغال العمومية قطاع المياه قطاع التهيئة العمرانية	4800	% 38.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	قطاع الفلاحة والتنمية الريفية دعم القطاع الصناعي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	3500	%16.05

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014). مرجع سابق.

جدول رقم 10: تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة 2012/2010

السنوات	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام	3.4	2.4	3

المصدر: صندوق النقد الدولي: نشرة معلومات معممة نقلا عن موقع الإنترنت:

تاريخ الإطلاع: 2013/08/02

الهوامش:

(1) محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، العدد 10، الصادرة في 2012، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 148.

(2) المرجع نفسه، ص 149.

(3) المرجع نفسه، ص 150.

(4) بلغت نسبة المديونية الخارجية قرابة 31. 5 مليار دولار سنة 1995 في حين بلغت 25. 5 مليار دولار سنة 2000 لمزيد من التفاصيل انظر:

Bank d'Algérie, **évolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004.**

www. bankofalgeria. dz/docs_. htmSource vu le 26-08-2013

(5) حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا "دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس"**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع. الصادرة في السداسي الثاني 2009، ص 15

*يعادل هذا المبلغ بالدينار الجزائري، ما قيمته 525 مليار دج.

(6) World Bank,**a public expenditure review**,report n° 36270,vol,2007,P 04.

(7) فوزية خلوط، "**برامج التنمية بين الأمداف المنشودة والنتائج المحدودة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، الصادرة بتاريخ فيفري 2013، جامعة بسكرة، 2013، ص 100.

[8]رضوان سليم، **السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، (2009-2010)، ص 167.

*إن هذه التعليمات والتوصيات ما فتئت تخلو من خطابات رئيس الجمهورية، اعتبارا من أن تكريس مشروعية النظام السياسي مرهون بنجاح هذه السياسات إلى جانب الاستتباب النوعي للأمن.

[9]رضوان سليم، مرجع سابق، ص 169.

[10] فوزية خلوط، مرجع سابق، ص 103، 104.

[11]المرجع نفسه، ص 150

[12]المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة 2011-2012**. مرجع سابق، ص 95

[13] بلقاسم زيراوي، **كفاية الاحتياطات الدولية من الاقتصاد الجزائري**. "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد السابع، الصادرة في السداسي الثاني 2009، جامعة الشلف، 2009، ص 62

*هذا المبلغ هو محصلة كل من: برنامج دعم النمو، برنامج تنمية الجنوب، برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا

[14] رضوان سليم، مرجع سابق، ص 173.

[15] المرجع نفسه، ص 175.

[16] رضوان سليم، مرجع سابق، ص179.

[17] المرجع نفسه، ص 180.

[18]بوابة الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009** نقلا عن موقع الأنترنت:

http: //www. Premier-ministre. gov. dz/arabe/media/PDF/TexteReference/ TexteEssentiels/ ProgBilan/ ProgCroissance. Pdf تاريخ الدخول: 2013/05/19.

[19]فوزية خلوط، مرجع سابق، ص11.

[20]**المخطط الوطني للتهيئة الإقليم**، الجريدة الرسمية، العدد61، الصادرة بتاريخ 21-10-2010، ص 21

[22]بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**، ص 01.

* وتم فتح على مستوى الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص تحث رقم 134-302 عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 لمزيد من التفاصيل أنظر: **القانون 09/09 المؤرخ في 2009/12/30 المتضمن قانون المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 2009/12/31.

[23]مقتطف من كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمجلس الوزراء المنعقد في يوم 24ماي 2010.

[24]نبيل بوفليح،» دراسة **تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001-2010**». مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، الصادرة في مارس 2013، ص 48.

[25]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ملحق بيان السياسية العامة**. مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، ص 33

* تقرير صادر عن البنك الدولي، **بحصوص الوضعية الاقتصادية في الجزائر**، نقلا عن موقع الإنترنت:

http ://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/05/15/developing-countries-to-dominate-global-saving-and-investment-but-the-poor-will-not-necessarily-share-the-benefits-says-report consulté le: 02/08/2013 à 14: 00 .

[26]مجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**. دار المنامج، الأردن، 2005، ص 41

[27]إدوارد مورس وآخرون، **النفط واستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**. معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 250.

[28]حيث تم انشاء **الصندوق الوطني لتجهيز التنمية** في جوان 2004.